



الحاكمة كاثيري هو كول

للتشريع فوراً: 2022/6/6

**الحاكمة هو كول توقع حزمة تشريعية بارزة لتعزيز قوانين حيازة السلاح وحماية سكان نيويورك**

**تغلق حزمة مشاريع القوانين العشرة الشاملة ثغرات حرجة في قانون حيازة السلاح تم الكشف عنها في عمليات إطلاق نار مأساوية في بوفالو وأفالدي**

**يحظر التشريع S.9458/A.10503 شراء أي شخص أقل من 21 عامًا لبنادق نصف آلية من خلال طلب ترخيص**

**يحظر التشريع S.9407-B/A.10497 شراء الدروع الواقية للجسم باستثناء من يعملون في مهن محددة**

**يوسع التشريع S.9113-A./A.10502 قائمة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم أوامر الحماية من المخاطر الشديدة ويتطلب من وكالات إنفاذ القانون تقديم ERPO بموجب مجموعة محددة من الظروف**

**كما وتعزز الحزمة أيضاً الإبلاغ عن الجرائم؛ وتغلق ثغرة "البنادق الأخرى"؛ وتتطلب وجود ختم مجهري على المسدسات نصف الأوتوماتيكية الجديدة؛ وتتخلص مخازن التغذية عالية السعة؛ وتتطلب من شركات وسائل التواصل الاجتماعي تحسين الاستجابة والإبلاغ عن المحتوى الذي يحض على الكراهية**

وقعت الحاكمة كاثيري هو كول اليوم على حزمة تشريعية تاريخية لتعزيز قوانين حيازة الأسلحة في الولاية فوراً وسد الثغرات الحرجة التي كشفها مطلقو النار في بوفالو وأفالدي وحماية سكان نيويورك من ويلات عنف السلاح الذي لا يزال يصيب الأمة ويعريض مجتمعاتنا للخطر. وقعت الحاكمة هو كول على مشاريع القوانين في جمعية الشبان المسيحيين ( Young Men's Christian Association, YMCA) في شمال شرق برونكس ومن حولها زعيمة الأغلبية أندريا ستيوارت-كوزينز ورئيس البرلمان كارل هيسيتي والشركاء في المجلس التشريعي والمدعي العام ليتيتيا جيمس وضحايا العنف المسلح والناجين منه.

**قالت الحاكمة هو كول، "العنف المسلح وباء يمزق بلدنا. لن تصح الأفكار والصلوات هذا الأمر ولكن اتخاذ إجراءات قوية سيكون كفيلاً بإصلاحه. في نيويورك، نتخذ خطوات جريئة لحماية الناس في ولايتنا. أنا فخورة بتوقيع حزمة مشاريع قوانين شاملة تحظر بيع الأسلحة شبه الآلية للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 21 عامًا وتحظر بيع الدروع الواقية للجسم لغير الأشخاص الذين يعملون في مهن محددة وتغلق الثغرات الخطيرة في قانون حيازة الأسلحة وتعزز قانون الرايات الحمر لدينا لإبعاد الأسلحة عن الأشخاص الخطرين - وهي إجراءات جديدة أعتقد أنها ستنقذ الأرواح. أنا ممتنة لزعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز ورئيس مجلس النواب هيسيتي وجميع شركائنا التشريعيين على التصرف بالإلحاح والتفكير اللذين تتطلبهما هذه القضية. بينما نتخذ إجراءات مناسبة لتعزيز قوانين الأسلحة الرائدة في ولاية نيويورك فإننا ندرك أن عنف الأسلحة النارية يمثل مشكلة على مستوى البلاد. أناشد الكونغرس مرة أخرى باعتماد هذه اللحظة وإصدار إجراءات فعالة لمنع أعمال العنف المسلح. فإنقاذ الأرواح يعتمد على اتخاذ مثل هذه الإجراءات."**

**قال نائب الحاكمة ديلجادو، "ينخر بلاء عنف السلاح في بلدنا بسبب انتشار الأسلحة النارية غير القانونية. عامًا بعد عام، تغرق أحيانًا بالبنادق غير القانونية وبنادق الأشباح مما يعذب العائلات والمواطنين الملتزمين بالقانون كل يوم ولكن ردة الفعل**

على المستوى الوطني لا تتغير. في نيويورك، مررنا للتو تشريعًا منطقيًا للسلامة من العنف باستخدام السلاح وسيعيش المزيد من الأطفال ليشهدوا تخرجهم من المدرسة الثانوية بسبب ذلك التشريع. تفقد نيويورك طريق الكفاح لإنقاذ الأرواح."

**قالت زعيمة الأغلبية ستيفارت-كوزينز،** "لقد وصلت أمتنا إلى لحظة حساب بسبب أسلحة الحرب التي تم الوصول إليها بسهولة من قبل أولئك الذين يسعون للقتل. وجعلت هذه الأسلحة أماكن في مجتمعاتنا مثل المدارس ومحلات البقالة ودور العبادة والحفلات الموسيقية أماكن ترتكب فيها مذابح. في هذه الأوقات العصيبة في نيويورك وفي جميع أنحاء البلاد عملنا مع الحاكمة هوكول ورئيس البرلمان هيبستي وأعضاء الهيئة التشريعية الديمقراطية للوقوف وإرسال رسالة مفادها أن مسار العنف المسلح هذا غير مقبول ونحن بحاجة إلى تغيير حقيقي."

**قال رئيس الجمعية كارل هيبستي،** "أنا وزملائي في الأغلبية في الجمعية عملنا بلا كلل لسنوات لمعالجة بلاء عنف السلاح الذي ابتلى به هذا البلد منذ مدة طويلة جدًا. خلال 10 أيام فقط أودى حادثي إطلاق نار مروّعان بحياة 31 شخصًا بريئًا في أوفالدي في تكساس وهنا في بوفالو في نيويورك - بما في ذلك أطفال - في أماكن كان من المفترض أن يشعروا فيها بالأمان. عملنا جنبًا إلى جنب مع زملائنا في مجلس الشيوخ والحاكمة هوكول على جعل قوانين حيازة الأسلحة في نيويورك من أصعب القوانين في البلاد لأننا نعتقد أن كل أمريكي يستحق أن يشعر بالأمان. أنا فخور بجهودنا هنا في نيويورك ولكن هذا البلد يحتاج إلى إجراء محادثة جادة حول افتتانه الفاحش بحيازة البنادق والأسلحة الهجومية حتى يتمكن كل أمريكي من العيش دون خوف من العنف المسلح الذي يدمر مجتمعاتهم."

**قالت المدعية العامة لنيويورك ليتيتيا جيمس،** "تتخذ نيويورك اليوم إجراءات سريعة وشاملة لمكافحة وباء عنف السلاح الذي لا يزال يودي بحياة الأمريكيين الأبرياء كل يوم. في جميع أنحاء البلاد تسمح الثغرات والقوانين المتساهلة وتقاعس المسؤولين الحكوميين بانتشار الأسلحة في شوارعنا وتدمير مجتمعاتنا. سنتستمر في نيويورك بوجود هذه الحزمة الجديدة من قوانين حيازة الأسلحة في القيادة في فرض قوانين حيادية معقولة تحافظ على سلامة شعبنا وأنا أحث الولايات الأخرى على أن تحذو حذونا. لقد ولى وقت الأفكار والصلوات وحدها - وحق الآن حان وقت العمل."

تم التوقيع على هذه الحزمة الشاملة المكونة من عشرة مشاريع قوانين بعد أقل من شهر واحد من العمل الإرهابي المأساوي لتفوق العرق الأبيض في سوبر ماركت في بافالو وستقوم هذه الحزمة الشاملة المكونة من عشرة مشاريع قوانين بما يلي: حظر بيع البنادق نصف الآلية لأي شخص أقل من 21 عامًا من خلال طلب ترخيص؛ وحظر شراء الدروع الواقية للجسم من قبل أي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة؛ وتعزيز قانون الرايات الحمر من خلال توسيع قائمة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم طلبات للحصول على أوامر الحماية من المخاطر الشديدة (Extreme Risk Protection Orders, ERPO) ومطالبة جهات إنفاذ القانون بتقديم تقارير (ERPO) في ظل مجموعة محددة جدًا من الظروف؛ وجعل التهديد بحدوث ضرر جماعي جريمة؛ وتتطلب وجود ختم مجهري على المسدسات شبه الآلية الجديدة؛ وتعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية والمحلية والاتحادية عند استخدام الأسلحة في الجرائم وتعزيز متطلبات تجار الأسلحة فيما يتعلق بحفظ السجلات وحماية مخزونهم؛ وإغلاق ثغرة "البنادق الأخرى" من خلال مراجعة تعريف السلاح الناري وتوسيعه؛ والقضاء على أجهزة التغذية ذات السعة الكبيرة؛ ومطالبة منصات وسائل التواصل الاجتماعي بتوفير آلية للمستخدمين للإبلاغ عن السلوك الذي يحض على الكراهية.

### زيادة العمر لشراء بنادق نصف آلية

يتطلب التشريع S.9458/A.10503 من الأفراد الحصول على ترخيص قبل شراء بندقية نصف آلية. بموجب قانون ولاية نيويورك الموجود مسبقًا يجب أن يبلغ الأفراد 21 عامًا أو أكثر للحصول على ترخيص حيازة سلاح.

### حظر شراء الدروع الواقية للجسم

يجعل التشريع S.9407-B/A.10497 يجعل من غير القانوني شراء وبيع السترات الواقية من الرصاص لأي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة. تشمل المهنة المؤهلة ضباط إنفاذ القانون والمهنة الأخرى التي ستقوم إدارة الخدمات العامة بتحديدتها بالتشاور مع وكالات أخرى. كما يتطلب أيضًا إجراء كافة مبيعات السترات الواقية من الرصاص شخصيًا.

## تعزير قانون الرايات الحمر

يوسع التشريع S.9113-A/A.10502 نطاق من يمكنه تقديم التماس للحصول على أمر حماية من المخاطر الشديدة (ERPO) ليشمل ممارسي الرعاية الصحية الذين فحصوا فردًا خلال الأشهر الستة الماضية.

يعدل التشريع ترخيص الأسلحة النارية لضمان مراعاة تقارير ممارسي الصحة العقلية عن الأفراد الذين يحتمل أن يكونوا ضارين عند تحديد ما إذا كان سيتم إصدار ترخيص سلاح ناري أم لا.

كما يتطلب التشريع أيضًا من محامي الشرطة والمقاطعات تقديم التماسات (ERPO) عندما يحصلون على معلومات موثوقة تفيد بأن فردًا من المحتمل أن يخرط في سلوك من شأنه أن يؤدي إلى ضرر جسيم - إما لأنفسهم أو للآخرين.

يتطلب التشريع من شرطة الولاية ومجلس تدريب الشرطة البلدية وضع ونشر سياسات وإجراءات لتحديد متى يمكن أن يكون هناك ما يبرر تقديم طلب (ERPO).

## الختم المجهري

يتطلب التشريع S.4116-A/A.7926-A من قسم خدمات العدالة الجنائية (Department of Criminal Justice Services, DCJS) التصديق أو رفض التصديق على أن المسدسات المزودة بختم مجهري قابلة للتطبيق من الناحية التكنولوجية وإذا تم اعتمادها باعتبارها قابلة للتطبيق لإنشاء برامج وعمليات لتنفيذ هذه التكنولوجيا؛ وتثبت جريمة البيع غير المشروع لسلاح ناري غير مزود بختم مجهري

يُعد الختم المجهري أسلوبًا مبتكرًا للتعليم الذخيرة يميز الرصاص وعلب الخراطيش ببصمة إصبع فريدة في كل مرة يتم فيها تفريغ سلاح ناري. يسمح هذا للمحققين بربط الرصاص والأغلفة التي تم العثور عليها في مسرح الجريمة بمسدس معين وربما جرائم أخرى.

## إغلاق الثغرات

يوسع التشريع S.9456/A.10504 تعريف "السلاح الناري" ليشمل أي سلاح غير محدد في قانون العقوبات مصمم أو يمكن تحويله بسهولة لطرد قذيفة بفعل متفجر. يهدف هذا إلى الاستحواذ على الأسلحة النارية التي تم تعديلها ليتم إطلاقها من دعامة ذراع وتتجنب تعريفاتنا الحالية للأسلحة النارية والبنادق.

يلغي التشريع S.9229-A/A.10428-A استخدام أجهزة تغذية الذخيرة ذات السعة الكبيرة التي كانت حيازتها بشكل قانوني قبل سن قانون السلامة أو تم تصنيعها قبل عام 1994.

ينشئ التشريع S.89-B/A.6716-A جرائم التهديد بإلحاق ضرر جماعي وتفاقم التهديد بإلحاق ضرر جماعي.

## تحسين مشاركة المعلومات

يتطلب التشريع S.4970-A/A.1023-A رفع التقارير من قبل سلطات إنفاذ القانون إلى قواعد بيانات الأسلحة الفيدرالية والخاصة بالولاية. يجب على الوكالات الإبلاغ عن الأسلحة المضبوطة أو المستردة إلى غرفة تبادل الأسلحة الإجرامية؛ والمشاركة في برنامج تبادل البيانات الجماعية التابع إلى مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية (Alcohol, Tobacco, Firearms, ATF)؛ وإدخال طراز البندقية وعيارها ورقمها التسلسلي في المركز الوطني لمعلومات الجرائم.

يطالب القانون أيضًا تجار الأسلحة بسن معايير موحدة للأمن والإبلاغ. يحظر القانون على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا والذين لا يرافقهم أحد الوالدين دخول مواقع معينة لمباني تجار الأسلحة ويتطلب تدريبًا لجميع الموظفين على إجراء

عمليات نقل الأسلحة النارية والبنادق وبنادق الصيد بما في ذلك تحديد عمليات الشراء غير القانونية والتصدي لها. كما يتطلب من شرطة الولاية إجراء عمليات تفتيش على تجار الأسلحة كل ثلاث سنوات.

### تحسين الاستجابة والإبلاغ عن محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يحض على الكراهية والتهديد

يتطلب التشريع S.4511-A/A.7865-A من شبكات التواصل الاجتماعي في نيويورك تقديم سياسة واضحة وموجزة فيما يتعلق بكيفية ردهم على حوادث السلوك الكراهية على نظامهم الأساسي والحفاظ على آليات يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن سلوك الكراهية على تلك المنصات

ينشئ التشريع S.9465/A.10501 فريق عمل جديد معني بوسائل التواصل الاجتماعي والتطرف العنيف. سيدرس فريق العمل الجديد معني بوسائل التواصل الاجتماعي والتطرف العنيف والذي يتخذ من مكتب النائب العام مقراً له دور شركات وسائل التواصل الاجتماعي والتحقيق فيها في تعزيز وتسهيل التطرف العنيف والإرهاب المحلي عبر الإنترنت.

تستند هذه المجموعة القوية من القوانين الجديدة والمصممة لتوفير حماية فوروية محسنة وتم تطويرها والتي اعتمدت بالشراكة مع زعيمة الأغلبية أندريا ستيوارت-كوزينز والمتحدث كارل هيبستي تستند إلى أمرين تنفيذيين صدرا مباشرة عقب إطلاق النار في بافالو.

إن الأمر التنفيذي الأول مصمم لمحاربة الزيادة المقلقة في الإرهاب المحلي والتطرف العنيف الذي كثيراً ما يتم إلهامه والتخطيط له ونشره عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي ومنتديات الإنترنت. يدعو الأمر التنفيذي شعبة الأمن الداخلي وخدمات الطوارئ إلى إنشاء وحدة جديدة مكرسة فقط لمكافحة الإرهاب المحلي داخل مكتب الشعبة لمكافحة الإرهاب. ستركز هذه الوحدة الجديدة على إدارة تقييم التهديدات وصرف التمويل إلى المحليات لإنشاء وتشغيل فرق إدارة تقييم التهديدات الخاصة بهم واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتدخل في عملية التطرف. وستقوم أيضاً بتنفيذ أعضاء إنفاذ القانون والعاملين في مجال الصحة العقلية ومسؤولي المدارس حول الارتفاع الأخير في التطرف العنيف والراديكالية محلياً إضافة إلى وضع أفضل ممارسات لتحديد العمليات المتطرفة والتصدي لها.

كما يدعو الأمر التنفيذي أيضاً شرطة ولاية نيويورك إلى إنشاء وحدة مخصصة داخل مركز استخبارات ولاية نيويورك (New York State Intelligence Center, NYSIC) لتتبع التطرف العنيف المحلي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. ستعمل الوحدة على تطوير خيوط استقصائية من خلال تحليل وسائل التواصل الاجتماعي مع التركيز بشكل خاص على تحديد التهديدات المحتملة والأفراد الذين يحفزهم التطرف والتطرف العنيف. أخيراً، يدعو الأمر التنفيذي كل مقاطعة إلى إجراء مراجعة شاملة لاستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها الحالية لمواجهة تهديدات الإرهاب المحلي. وأما الأمر التنفيذي الثاني فسيطلب من شرطة الولاية تقديم طلب للحصول على أمر الحماية من المخاطر الشديدة (Extreme Risk Protection Order, ERPO) بموجب قانون الرايات الحمر في نيويورك عندما يكون لديهم سبب وجيه للاعتقاد بأن فرداً ما يمثل تهديداً لأنفسهم أو للآخرين.

أصدرت الحاكمة هوكول أيضاً إحالة إلى مكتب المدعي العام بموجب المادة 63 (8) من القانون التنفيذي للتحقيق ودراسة منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي استخدمها المشتبه به في إطلاق النار في بافالو لبحث العنف والترويج له وتسهيله والتحريض على الكراهية وإضفاء الشرعية على نظرية الاستبدال. سيتم استخدام النتائج المستخلصة من التحقيق لتعزيز استراتيجية ولاية نيويورك والبناء عليها لمكافحة الكراهية والتطرف العنيف.

قالت روسانا روسادو مفضضة خدمات العدالة الجنائية، "أدى حادث إطلاق النار الجماعي في بافالو إلى تغيير نيويورك. لقد مزق المجتمع وكشف عن ضعفنا في مواجهة التطرف الذي يغذي الكراهية. ونظرًا لأننا نستمع إلى الأصوات الأكثر تأثراً وندعم علاجها يجب علينا أيضاً العمل للتأكد من عدم حدوث ذلك مرة أخرى. من خلال مشاريع القوانين التي وقعتها الحاكمة هوكول اليوم لتصبح قوانين تواجه نيويورك التقاطع المميت بين الكراهية والتطرف وعنف السلاح. نشكر الحاكمة على قيادتها لحماية سكان نيويورك ونتطلع إلى العمل مع ولايتنا وشركائنا المحليين لتنفيذ هذه القوانين بناءً على سياسات وبرامج منع العنف باستخدام الأسلحة النارية الرائدة على مستوى الولاية."

قالت الدكتورة ماري باسيت مفوضة الصحة في ولاية نيويورك، "تظهر الأحداث الأخيرة مرة أخرى الحاجة إلى اتباع نهج قانوني وسياسي لمعالجة العنف المسلح الذي ابتليت به مجتمعاتنا ويكلفنا خسارة أرواح كل يوم. الوقاية هي جوهر نهج الصحة العامة. أحيي الحاكمة لقيادتها في التوقيع على مجموعة من القوانين التي تعتبر مثالا للأمة وستجعل سكان نيويورك أكثر أمنا وتنقذ الأرواح. هذه هي الصحة العامة قيد العمل."

قال كيفين ب. بروين مدير شرطة الولاية، "لا يزال الحصول على الأسلحة غير القانونية من شوارعنا يمثل أولوية قصوى ونحن نواصل الشراكة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية والولائية والفيدرالية الأخرى لمشاركة المعلومات والاستراتيجيات والتكتيكات. نحن نقدر التزام ودعم الحاكمة والسلطة التشريعية لهذا العمل ولهدفنا المشترك المتمثل في توفير السلامة والأمن لجميع سكان نيويورك."

قالت كاليانا إس توماس مديرة مكتب ولاية نيويورك لمكافحة العنف باستخدام الأسلحة النارية، "أشكر الحاكمة هوكول وشركائنا التشريعيين على هذه الحزمة الشاملة المكونة من عشرة مشاريع قوانين والتي ستعزز قانون حيازة الأسلحة وتسد الثغرات الحرجة فيه. سنواصل اتباع نهج متعدد الأوجه لبناء حلول لمنع العنف المسلح على مستوى الولاية - يشمل الصحة العامة والسياسات والنهج المجتمعية - ونحث من هم خارج ولاية نيويورك على التصرف بنفس المستوى من الإلحاح من أجل التعامل مع عنف السلاح كقضية وطنية لأنه كذلك."

قال جاكى براى مفوض قسم الأمن الداخلي وخدمات الطوارئ، "اليوم، اتخذت ولاية نيويورك تحت قيادة الحاكمة هوكول إجراءات سريعة وحاسمة لتعزيز قوانين حيازة الأسلحة وزيادة سلامة وأمن جيراننا من سكان نيويورك. يعني الحفاظ على سلامة سكان نيويورك التأكد من أننا نقوم بكل ما في وسعنا لإبقاء أسلحة الحرب بعيدة عن الأيدي الخطأ. تقوم الحاكمة هوكول يفعل ذلك بالضبط."

قالت ماريا إمبيرال مفوضة شعبة مفوضة حقوق الإنسان "ترك خطاب الكراهية دون رادع يمكن أن يكون له عواقب مأساوية وقاتلة. هذه الإجراءات هي خطوة مهمة نحو مكافحة العنف القائم على الكراهية وأنا أحيي الحاكمة هوكول لقيادتها في مواجهة هذه الأزمة بشكل مباشر."

قالت إليزابيث كرونين مديرة مكتب خدمات الضحايا، "يرى مناصرو الضحايا الأثار المدمرة للعنف المسلح كل يوم ويعملون بلا كلل لضمان حصول الأفراد والعائلات على الدعم والخدمات التي يحتاجون إليها للتعافي و تقدم إلى الأمام. هذا العمل مهم للغاية ولكننا بحاجة إلى القيام بأكثر من مجرد الاستجابة لهذا الوباء. أشكر الحاكمة هوكول على اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز الحماية لجميع سكان نيويورك."

قال السناتور عن الولاية جمال بيلي، "لا يمكننا انتظار بوفالو أو أوفالدي التاليتين. من خلال مجموعة التشريعات هذه تقود نيويورك البلاد في تعزيز قوانين الأسلحة لدينا للتصدي بشكل هادف لأفة العنف باستخدام السلاح. سينشئ مشروع القانون الذي قدمته فريق عمل مخصصا داخل مكتب المدعي العام في نيويورك للتحقيق في دور وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للتطرف العنيف واستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي للتخطيط لأعمال الإرهاب المحلي وتسهيلها. سوياً مع مشاريع القوانين التي قدمها زملائي لطلب تصريح ورفع سن شراء بندقية نصف آلية وتعزيز عمليات التحقق من الخلفية لمبيعات الأسلحة والذخيرة وتحسين الإبلاغ عن وسائل التواصل الاجتماعي التي تحرض على الكراهية سنتخذ هذه الحزمة التشريعية الأرواح وتمنع المآسي المستقبلية. شكراً للحاكمة كاثي هوكول للتوقيع على أقوى حزمة من مشاريع القوانين لتصبح قوانين نافذة للتصدي للعنف المسلح في تاريخ ولايتنا وزعيمة الأغلبية أندريا ستوارت-كوزينز والمتحدث كارل هيستي وزملائي في كلا المجلسين لقيادتك في هذه اللحظة من الأزمة."

قال السناتور عن الولاية براد هولمان، "يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع العنف المسلح في نيويورك. نحن نكرم ذكريات الأرواح العشرة التي أزهقت في بوفالو على يد أحد العنصريين البيض والأطفال التسعة عشر في تكساس والمئات من سكان نيويورك الذين يموتون كل عام بسبب العنف المسلح بهذه الحزمة من مشاريع قوانين السلامة من العنف المسلح. يسعدني ويشرفني أنني قمت برعاية مشروع قانون وقعت عليهما الحاكمة هوكول اليوم بما في ذلك قانون الختم المجهرى الجديد الجديد (S.4116A/A.7926) ومشروع القانون الذي يسهل مقاضاة الحالات التي تم فيها استخدام مخزن كبير السع (S.9229A/A.10428A). أتقدم بخالص امتناني للحاكمة هوكول لمناصرتها وتوقيعها على وجه السرعة على مشاريع

القوانين هذه وزعيمة الأغلبية في مجلس الشيوخ أندريا ستيفورت-كوزينز لإعطاء الأولوية للسلامة من العنف المسلح والمدافعين والمنظمات المناهضة للعنف المسلح الذين نعمل معهم عن كثب بما في ذلك، سكان نيويورك ضد عنف السلاح وغيفري تاون ومامز ديماندا أكشن غيفورد واتتلاف وقف العنف المسلح."

**قال السناتور عن الولاية تود كامينسكي،** "يجب محاسبة أولئك الذين يهددون بإلحاق ضرر جماعي بالعامّة. منعت المحاكم في ولايتنا مقاضاة أولئك الذين يوجهون تهديدات خطيرة ضد مدارسنا ومعابدنا وشركاتنا لذا كان من الضروري سد هذه الثغرة. من خلال التوقيع على هذا التشريع فإننا نمنح سلطات إنفاذ القانون الفرصة لمحاكمة أولئك الذين يوجهون مثل هذه التهديدات إلى أقصى حد يسمح به القانون. لا تتطلب سلامة أطفالنا وجيراننا أقل من ذلك. شكرًا للحاكمة هوكول وعضو الجمعية والاس على عملهما بهذا الشأن."

**قالت السناتور عن الولاية أنا إم كابلان،** "الإرهابي المحلي العنصري الذي قتل 10 أبرياء من سكان نيويورك السود في سوبر ماركت بافالو أصبح منظرًا عبر الإنترنت في بيئة يتم فيها تشجيع الكلام الذي يحض على الكراهية وحيث توجد خيارات قليلة للأشخاص ذوي الضمير الصالح لإطلاق ناقوس الخطر بشأن ما يحدث هناك. نعلم جميعًا عبارة "إذا رأيت شيئًا ما فقل شيئًا" ولكن لسوء الحظ فإن العديد من منصات التواصل الاجتماعي من المستحيل التحدث عندما ترى شيئًا خطيرًا أو ضارًا عبر الإنترنت. ستعمل تشريعاتي على تمكين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من جعل المساحات الافتراضية أكثر أمانًا للجميع من خلال توفير آليات إبلاغ واضحة ومتسقة للإبلاغ عن خطاب الكراهية ومع تقاوم العواقب المدمرة للكراهية من حولنا يومًا بعد يوم نحتاج إلى اتخاذ هذا الإجراء على الفور. أنا ممتنة لقيادة الحاكمة هوكول في التوقيع على هذا التشريع إلى جانب حزمة سلامة السلاح الكاملة التي مررناها الأسبوع الماضي وأنا ممتنة لشراكي مع عضوة الجمعية باتريشيا فاهي بشأن هذا القانون."

**قال السناتور عن الولاية بريان كافانا،** "لن نخلص بلدنا تمامًا من الفظائع مثل عمليات إطلاق النار المروعة في بوفالو وأوفالدي - أو العنف اليومي بالأسلحة النارية الذي ابتلي به الكثير من مجتمعاتنا - حتى نتصرف صناعة الأسلحة وحلفاؤها في الكونغرس وفي العديد من الولايات بمسؤولية وتتوقف عن حظر القوانين التي من شأنها أن توقف العنف. لكن تصرفاتنا خلال العقد الماضي والقوانين التي توقعها الحاكمة كاثي هوكول اليوم تظهر أننا مستعدون وقادرون على حماية سكان نيويورك من ويلات العنف المسلح. أشكر الحاكمة هوكول وزعيمة الأغلبية أندريا ستيفورت-كوزينز والمتحدث كارل هيبستي لقيادتهم وزملاننا في الغرفة التنفيذية والهيئة التشريعية والعديد من المدافعين والناجين والمتخصصين في إنفاذ القانون وخبراء منع العنف المسلح الذين ساعدوا في تشكيل فهمنا لما يجب القيام به."

**قال السناتور عن الولاية تيم كينيدي،** "بينما تواصل واشنطن فشلها فإن نيويورك تتقدم وتقوم بواجبها. "يقود أحد أحلك أيام مدينة بافالو إلى التغيير ونحن نعطي صوتًا لأولئك الذين فقدناهم من خلال إجراء إصلاحات حقيقية وموضوعية من شأنها أن تساعد في منع المآسي في المستقبل وإنقاذ الأرواح. في حين أن عملنا لم ينته بعد فأنا فخور بأن الهيئة التشريعية كانت قادرة على الاجتماع بسرعة بشأن هذه المسألة وأشكر الحاكمة هوكول على قيادتها وتوقيعها على هذه القوانين."

**قال السناتور عن الولاية شون راين،** "بينما يستمر مجتمع بوفالو في الحداد فقدت عشرات المجتمعات الأخرى مثل مجتمعنا أرواح أبرياء في عمليات إطلاق نار جماعية. لطالما كان واضحًا أن بلدنا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة لمنع هذه الهجمات ومواجهة تفوق العرق الأبيض والأيدولوجية البغيضة والقيام بكل ما هو ممكن لإنقاذ الأرواح. بينما ننتظر حتى تتصرف الحكومة الفيدرالية فإن الأمر متروك للولايات الفردية للقيام بدورها. هنا في نيويورك رأينا عن كثب إلى ما حدث في بوفالو وأوفالدي في تكساس لتطوير إصلاحات منطقية من شأنها أن تحدث فرقًا وتساعد على منع حدوث مثل هذه المآسي في المستقبل."

**قال السناتور عن الولاية لويس سيولفيديا،** "أنا فخور بقيام الحاكمة كاثي هوكول بالتوقيع على مشروع القانون رقم S9456 الذي تقدمت به ليصبح قانونًا والذي يغير تعريف الأسلحة النارية لكي تشمل "بنادق الأشباح". بنادق الأشباح هي وبشكل لا لبس فيه مكون كبير للعنف المسلح المتزايد والذي ابتليت به مجتمعاتنا. يشكل هذا القانون خطوة فائقة في كفاحنا لضمان السلامة العامة. اختارت الحاكمة هوكول برونكس كسيناريو لإرسال رسالة واضحة إلى الولاية بأكملها وبقية الأمة: لن نقف مكتوفي الأيدي دون العمل من أجل السلام والهدوء في مجتمعاتنا. واليوم، نمنح الأمل لملايين الأشخاص ونثبت أنه من الممكن أن نجتمع معًا لمنح مجتمعاتنا الأدوات التي يحتاجونها والحماية التي يستحقونها للعيش بسلام."

**قال السناتور عن الولاية جيمس سكوفيس،** "ترسل حزمة سلامة السلاح لدينا رسالة توضيحية في أعقاب ما حدث في بوفالو وأوفالدي وعدد لا يحصى من المآسي العنيفة الأخرى مفادها ما يلي: ستفعل نيويورك ما هو مطلوب للحفاظ على أمن مجتمعاتنا. يسمح مشروع قانون توسعة "الرايات الحمر" الذي قمت برعايته لمتخصصي الرعاية الصحية والعقلية بتقديم أوامر حماية من المخاطر الشديدة للمساعدة في إبقاء الأسلحة النارية بعيدًا عن أيدي الأفراد الخطرين. أحيي الحاكمة لتوقيعها على هذه الاتفاقية وغيرها من الإجراءات الرئيسية لحماية عائلاتنا ومجتمعاتنا."

**قال السناتور عن الولاية كيفن توماس،** "نظرًا لأن الحكومة الفيدرالية تقف مكتوفة الأيدي فإن ولاية نيويورك تتقدم مرة أخرى وتتخذ إجراءات لحماية سكاننا من العنف المسلح. أظهرت المآسي في بوفالو وأوفالدي وجود علاقة بين إطلاق النار الجماعي والشباب الذين يتمتعون بإمكانية الوصول غير المقيد إلى الأسلحة شبه الآلية. أنا فخور بأن أكون الراعي الأساسي للتشريع S.9458 والذي من شأنه أن يرفع فعليًا سن شراء البنادق نصف الآلية من 18 إلى 21. لا تزال نيويورك رائدة في تنفيذ قوانين الحس السليم الصارمة المتعلقة بالأسلحة. أشكر الحاكمة هوكول على توقيعها على الحزمة التشريعية المنقذة للحياة لتصبح قانونًا اليوم لضمان بقاء المجتمعات في جميع أنحاء نيويورك آمنة."

قال عضو الجمعية كيني بورغوس، "يشكل عنف السلاح وباء وطني وطاعون يضرب مجتمعاتنا. وعندما تُزهق أية أرواح بريئة بفوهة البندقية فهذا فشل لحكومتنا وإنسانيتنا. لهذا السبب أشعر بالارتياح للعمل الدؤوب الذي قام به زملائي التشريعيون والحاكمة في تمرير الحزمة الأكثر شمولاً من إصلاحات سلامة الأسلحة في البلاد. يتضمن ذلك مشروع القانون الذي تقدمت به والذي يسد ثغرة خطيرة ويوسع تعريف الأسلحة النارية لمواكبة العقول المبتكرة المقلقة في صناعة الأسلحة. لقد برزت نيويورك في هذا الوقت العصيب من تاريخ أمتنا وأكرر دعوتي للكونغرس لفعل الشيء نفسه."

**قال عضو الجمعية باتريك بيرك،** "بصفتي أبًا فأنا أعرف الخوف والقلق اللذين يشعر بهما الآباء عند إرسال أطفالهم إلى المدرسة. أصبح احتضان الوداع الصباحي "أتمنى لك يومًا سعيدًا" يستغرق فترة أطول قليلاً. نحن بحاجة إلى إصلاح الحس السليم لاستخدام السلاح على المستوى الفيدرالي ولكن يمكن لأهالي نيويورك أن يطمئنوا إلى أن أغليبتهم التشريعية وحاكمتهم سيبدلون كل ما في وسعهم لحمايتهم وعائلاتهم من عنف السلاح."

**قال عضو الجمعية كيفن كاهيل،** "عندما يكون الشخص يعاني من أزمة فإن الأشخاص الأكثر تجهيزًا للتعرف عليهم ومساعدتهم هم متخصصون في الصحة العقلية. من خلال تعزيز قانون الرايات الحمر وتوسيع نطاق القدرة على تقديم أوامر الحماية القصوى من المخاطر سنساعد في ضمان عدم بقاء أولئك الذين يمثلون خطرًا مباشرًا على أنفسهم أو مجتمعاتنا في الظل ويمكنهم البدء في تلقي الاهتمام والعلاج الذي يحتاجون إليه."

**قال عضو الجمعية ويليام كونراد،** "نحن كأمركيين يمكننا تمامًا الحفاظ على حقوق التعديل الثاني مع تأمين الحماية الضرورية ضد جرائم الأسلحة. تشكل إعادة الالتزام بقانون الرايات الحمر واللوائح العملية حول حيازة واستخدام الأسلحة شبه الآلية ومشاركة السجلات الشاملة بين وكالات إنفاذ القانون ولصالحها - بعض الإجراءات المنطقية التي ستدعم الملكية المسؤولة للأسلحة النارية وتوفير الضوابط المعززة التي تطالب بها الغالبية العظمى من مواطنينا. ستتم معالجة أزمة عنف السلاح التي أثرت بشكل خطير على بوفالو في 14 مايو/أيار من خلال نهج متعدد الأوجه يتضمن أكثر من تشديد الوصول إلى الأسلحة النارية. لكنني أعتقد أن التشريع الذي تم تمريره هذا العام في ولاية نيويورك يمثل الرد الفوري المناسب على مثل هذا العنف. لا يمكننا التمتع بالحرية التي قصدها أجدادنا لنا دون ضمانات السلامة والأمن الأساسيين."

**قالت عضوة الجمعية باتريشيا فاهي،** "لقد رأينا الكثير من الكراهية والمعلومات المضللة تنتشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وفي كثير من الأحيان يتحول الكره إلى عنف على أرض الواقع ويمكن أن يصل إلى ذروته عندما يكون من نوع المأساة التي حدثت في بوفالو الشهر الماضي. مع وجود أكثر من 4.75 مليار منشور يتم نشره على فيسبوك وحده كل يوم وإذا عرفنا بأن أكثر من 70 في المائة من الأمريكيين لديهم شكل من أشكال حسابات وسائل التواصل الاجتماعي فإننا نحتاج إلى قيام منصات وسائل التواصل الاجتماعي بوضع سياسات واضحة وموجزة حول كيفية الإبلاغ عن المحتوى البغيض ومعالجته. يرسل هذا التشريع رسالة قوية لمنصات وشركات التواصل الاجتماعي؛ وهو أنه يجب عليهم اتخاذ إجراءات حقيقية لحماية سكان نيويورك من انتشار خطاب الكراهية الخطير والمعلومات المضللة عبر الإنترنت وخارجه."

**قال عضو الجمعية جوناثان جاكوبسون،** "كما هو الحال في العديد من عمليات إطلاق النار الجماعية الأخرى ذهب المسلح الذي أطلق النار في بوفالو إلى المتجر مرتدياً سترة واقية من الرصاص حتى يكون بأمان أثناء ذبح الضحايا الأبرياء. أطلق عليه حارس المتجر المسلح النار لكن مطلق النار لم يصب بأذى ورد بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل حارس الأمن. هذا مشروع قانون مؤيد تمامًا لتطبيق القانون. ما لم تكن مهنتك تعرضك لخطر خاص بالتعرض للعنف باستخدام الأسلحة النارية فلا حاجة إلى شراء سترة واقية من الرصاص. سيساعد مشروع القانون هذا على إبعادها عن أيدي أولئك الذين يريدون حماية أنفسهم من إنفاذ القانون أو غيرهم من ضباط الأمن أثناء إلحاق الضرر بالآخرين. إذا لم نتمكن من منع هؤلاء المجرمين من إطلاق النار فأقل ما يمكننا فعله هو نزع الحماية عنهم."

**قالت عضوة الجمعية شانتييل جاكسون،** "حان الوقت للانتقال من مجرد تقديم الأفكار والصلوات إلى ضحايا العنف السلاح. نلتزم الحاكمة والسلطة التشريعية باتخاذ كل خطوة لتأمين سلامة جميع سكان نيويورك. سيتطلب مشروع القانون الذي قمت برعايته أن يكون عمر الأشخاص 21 عامًا وأن يكون لديهم ترخيص لشراء أو حيازة بندقية نصف آلية."

**قالت عضوة الجمعية كارين مكماهون،** "لا تزال المجتمعات في جميع أنحاء البلاد وفي غرب نيويورك تعاني من العنف المروع وغير المنطقي باستخدام السلاح. مضى ما يقرب من عقد من الزمان على مذبحه ساندي هوك ونحن في نفس الموقف بشكل غير مفهوم ونعاني من عواقب النقاعس عن العمل. ولكن هنا في ولاية نيويورك أنا فخورة بأنني وزملائي اتخذنا موقفًا وقلنا "كفى". مررنا معًا سلسلة من القوانين التي من شأنها القضاء على أسلحة الحرب والدروع الواقية للجسم وسد الثغرات للحصول على سلاح ومحاربة خطاب الكراهية عبر الإنترنت والمزيد. بتوقيع الحاكمة نتخذ خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحسين سلامة الأسلحة والمسؤولية في ولاية نيويورك."

**قال عضو الجمعية ديموند ميكس،** "العقيدة الأساسية لولاية نيويورك هي التميز،" دوماً نحو العُلا. "في بداية جائحة (COVID-19) أخذت نيويورك زمام المبادرة في تمرير الإجراءات والحماية لمكافحة انتشار هذا الفيروس المجهول. لقد تصرفنا بسرعة وتقدمنا إلى الأمام بينما كنا نعمل ما نعتقد أنه صحيح لإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء ولايتنا. وهذا لا يختلف من حيث علاقته بالقتل الجماعي والمعدلات المتزايدة للعنف باستخدام الأسلحة النارية وهو مرض مميت آخر ينتشر في مجتمعاتنا. كوابء، يجب علينا حماية أفراد مجتمعاتنا من خلال تنفيذ إصلاحات تصالحية لزيادة السلامة العامة. علينا الحفاظ على مبادرتنا والضغط من أجل اللوائح والمبادئ التوجيهية التي ستحمي شعب ولاية نيويورك من المزيد من أعمال العنف الحمقاء. بشكل جماعي، يجب أن نتخذ موقفًا ضد الكراهية والتحيز ونكافح باستمرار من أجل سلامة سكاننا وعائلتنا."

**قال عضو الجمعية جون د. ريفيرا،** "تمامًا كما ننظم بيع الكحول للقصر يجب علينا كذلك تنظيم بيع الأسلحة الآلية للقصر. تمثل حزمة مشاريع قوانين حيازة السلاح الشاملة التي ستوقعها الحاكمة هوكول لتصبح قوانين تدابير الفطرة السليمة التي يجب أن يكون جميع مالكي الأسلحة الملتزمين بالقانون قادرين على دعمها بما في ذلك حظر بيع البنادق نصف الآلية لأي شخص أقل من 21 عامًا من خلال طلب ترخيص وحظر شراء الدروع الواقية للجسم من قبل أي شخص لا يعمل في مهنة مؤهلة وتعزيز قوانين الرايات الحمراء من خلال توسيع قائمة الأشخاص الذين يمكنهم تقديم طلبات الحماية من المخاطر الشديدة. استخدم مطلق النار مؤخرًا ثغرات في قوانين الولاية لتدمير المجتمعات وتمزيق العائلات. من خلال إغلاق هذه الثغرات تخطو نيويورك خطوة أخرى إلى الأمام في حماية سكانها من ويلات عنف السلاح الذي يستمر في تدمير المجتمعات في جميع أنحاء أمتنا حيث تم تجميد العمل على المستوى الفيدرالي وغرق في مأزق سياسي."

**قالت عضوة الجمعية ليندا روزنتال،** "العنف المسلح هو السبب الأول للوفاة بين شباب أمتنا. إن تقاعسنا عن العمل في مواجهة الكثير من المذابح التي يمكن الوقاية منها هو إحراج وطني. في ضوء الشلل الفيدرالي المستمر تأخذ نيويورك زمام المبادرة مرة أخرى لقمع العنف المسلح. يعد الختم المجهري أداة حيوية ستساعد جهات إنفاذ القانون على حل الجرائم. مع معدل التخليص على جرائم الأسلحة بنسبة 30% في مدينة نيويورك سيساعد الأختام المجهرية في التخلص من المجرمين الخطرين وأسلحتهم في الشوارع. هذه واحدة من أفضل الطرق لإنهاء حلقة العنف المفرغة. أنا ممتن لرئيس مجلس النواب هيبستي لقيادته في هذه القضية وللحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع القانون ليصبح قانونًا."

**قالت عضوة الجمعية مونیکا والاس،** "بعد الهجمات المدمرة في بوفالو ثم أوفالدي طالب سكان ولاية نيويورك باتخاذ إجراءات لإنهاء عنف السلاح غير المنطقي. نفذنا ذلك من خلال تمرير قوانين الفطرة السليمة للتحكم في السلاح والتي



ستحافظ على سلامة الناس وتنقذ الأرواح. أشكر الحاكمة هوكول على قيادتها في هذه القضية ولتوقيعها تشريعاتي التي تجعل التهديد بارتكاب أي إطلاق نار جماعي جريمة."

**قال مارك سي بولونكارز المدير التنفيذي لمقاطعة إيربي،** "تدعم أعداد كبيرة من الأمريكيين قوانين الفطرة السليمة للتعامل مع البنادق والتي تحمي مواطنينا وتسد الثغرات وتمنع استخدام أسلحة العنف الجماعي في مجتمعاتنا. كما نعلم جميعًا جيدًا فقد أزهقت أرواح كثيرة ودمرت عائلات وعانى ضحايا وأحبائهم ومجتمعاتهم من العنف المسلح لترك هذه اللحظة تمر. يعد هذا القانون إنجازًا كبيرًا وإعلانًا لأمريكا أن ولاية نيويورك متحدة ومركزة ضد العنف المسلح. أشكر الحاكمة هوكول وقيادة مجلس الولاية ومجلس الشيوخ على إجراءاتهم السريعة. ستساعد هذه الحزمة التشريعية الشاملة في إنقاذ الأرواح وحماية سكاننا وإخراج الأسلحة من أيدي الأشخاص الذين لا ينبغي لهم امتلاكها."

**قال إريك آدمز عمدة مدينة نيويورك،** "عنف السلاح عبارة عن بحر ليس له منشأ واحد، ولكن هذه القوانين العشرة ستدمر بعض الأنهار التي ترفد ذلك البحر. من خلال العمل في شراكة مع استثماراتنا في كل من الوقاية والتدخل أنا واثق من أن هذه المجموعة من القوانين ستواصل الحد من عمليات إطلاق النار التي شهدناها خلال الشهرين الماضيين في جميع أنحاء مدينة نيويورك. لقد دعمت سابقًا وحاربت من أجل العديد من هذه الجهود بما في ذلك الختم المجهري في الهيئة التشريعية ويسعدني أننا نتخذ اليوم إجراءات لمنع مدينة نيويورك من أن تصبح بوفالو أو أوفالدي أو أورلاندو أو كولومبين أو ساندي هوك التالية. أشكر الحاكمة هوكول وقادتنا التشريعيين على التحرك العاجل لإنقاذ الأرواح."

**قال بايرون براون عمدة بوفالو،** "في هذا اليوم تم اتخاذ إجراء في ولاية نيويورك تجاه إصلاح معقول لحيازة السلاح حتى يشعر كل سكان نيويورك بالأمان عند الذهاب إلى المتجر والذهاب إلى المدرسة وزيارة دور العبادة دون الحاجة إلى التفكير في إمكانية قيام شخص ما بإطلاق النار بشكل جماعي بسلاح مصنوع للحرب. يجب ألا يذهب دم ضحايا إطلاق النار الجماعي في بوفالو وفي جميع أنحاء البلاد سدى. سنستمر في إيصال أصواتنا ونحث الحكومة الفيدرالية على اتباع نهج نيويورك حتى لا يشعر أي مجتمع بالألم والخسارة مثل بوفالو وأوفالدي وفيلادلفيا والعديد من الأماكن الأخرى في جميع أنحاء بلدنا."

**قال روبرت ريستينو عمدة شلالات نياغرا،** "تلعب ولاية نيويورك باستمرار دور القيادة في بلدنا عندما يتعلق الأمر باتخاذ إجراءات لحماية مواطنينا من العنف المسلح. وما نحن نقود الطريق مجددًا. تركز القوانين الجديدة التي وقعتها الحاكمة هوكول اليوم على الحفاظ على سلامة جيراننا. فهي تركز على الحفاظ على سلامة الأطفال في المدارس. ويضع نوعية حياة المواطنين قبل السياسة. إنها إجراء مناسب لمكافحة الفظائع التي ابتليت بها ليس فقط مجتمع غرب نيويورك ولكن أيضًا البلاد بأكملها. أحيي الحاكمة هوكول وأويد تفانيها في سد الثغرات الموجودة في قوانين الأسلحة الحالية لدينا. ستساعد هذه الإجراءات الجديدة في حماية الأشخاص الذين يحاولون عيش حياتهم اليومية سواء كانوا يتسوقون لشراء البقالة أو يصلون في كنيسة. وضعت الحاكمة هوكول الناس في المرتبة الأولى عندما وقعت على هذه القوانين الجديدة."

**قال ألفين براغ مدعي عام مقاطعة مانهاتن،** "سيتم أخذ الأمر نهجًا شاملاً لمكافحة عنف السلاح في ولايتنا وتمثل هذه الإجراءات خطوة مهمة إلى الأمام للحفاظ على مجتمعاتنا آمنة. أحيي الحاكمة هوكول والمتحدث هيبستي وزعيمة الأغلبية ستيوارت - كوزينز لإدراكهم أهمية هذه اللحظة واتخاذ إجراءات سريعة. سيواصل مكنتي العمل بشكل وثيق مع قادة المجتمع والمشرعين وشركائنا في مجال إنفاذ القانون لإخراج البنادق من شوارعنا ومحاسبة المحرضين على العنف."

**قال دارسيل دي كلارك مدعي عام منطقة برونكس،** "يجب علينا الآن القيام بأي شيء يمكننا القيام به لوقف مذبحة إطلاق النار الجماعي والعنف اليومي بالأسلحة النارية الذي ابتليت به مجتمعاتنا. أحيي الحاكمة هوكول والمتحدث باسم مجلس النواب هيبستي وزعيمة الأغلبية ستيوارت-كوزينز على اتخاذ إجراءات على مستوى الولاية وأمل أن يتخذ الكونغرس إجراءات أيضًا."

**قالت ميليندا كاتز مدعي عام مقاطعة كوينز،** "العنف المسلح هو مرض أثار في كل جزء من بلدنا. وولاية نيويورك، كالعادة، تقود الطريق عندما يتعلق الأمر بالتشريعات التي تُحدث تغييرًا حقيقيًا. كنت فخورة بالانضمام إلى الحاكمة كاتي هوكول والمشرعين بالولاية والذين اجتمعوا معًا في طريق لتقدم أمتنا من خلال تعزيز تدابير مراقبة الأسلحة. كلما عملنا على الحد

من الوصول إلى الأسلحة النارية كلما أنقذنا المزيد من الأرواح. أشكر الحاكمة والسلطة التشريعية على الإجراءات التي اتخذوها."

**قال مايكل إي ماكماهون مدعي عام مقاطعة ستاتن آيلاند،** "بينما تعيش أمتنا حالة حداد في أعقاب عمليات إطلاق النار الجماعية المتعددة ونشاهد زيادة في الدمار العنيف الناجم عن تدفق الأسلحة غير القانونية إلى شوارع مدينتنا وخاصة في أيدي شبابنا لم يكن الكفاح من أجل تعزيز قوانين حيازة السلاح ومنع المآسي المستقبلية أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. تعتبر حزمة القانون الشاملة هذه التي أقرتها الهيئة التشريعية للولاية ووقعت عليها الحاكمة هوكول اليوم لتصبح قوانين ضرورية لمساعدة سلطات إنفاذ القانون في الحفاظ على مجتمعاتنا آمنة وضمان عدم وقوع الأسلحة النارية في الأيدي الخطأ. في مكتب المدعي العام لمقاطعة ستاتن آيلاند، سيواصل المدعون التابعون لي العمل بحماس لمحاسبة أولئك الذين يمتلكون ويستخدمون أسلحة نارية غير قانونية ولتحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم العنيفة. في الوقت نفسه، تتطلب القضية الوطنية للعنف المسلح اهتمامًا فوريًا وأنا أحث قادتنا على المستوى الفيدرالي على اتخاذ تدابير مماثلة للمساعدة في الحد من عمليات القتل التي لا معنى لها كما شهدنا في أوفالد وبافالو وفي العديد من عمليات إطلاق النار الجماعية الأخرى الماثلة في الذاكرة الحديثة. يجب أن نظل حماية سكان نيويورك وجميع الأمريكيين من ويلات عنف السلاح على رأس أولويات القادة في كافة مناصب الحكومة. في ستاتن آيلاند سيواصل مكثبي العمل مع عدد لا يحصى من الشركاء من سلطات إنفاذ القانون إلى القادة المنتخبين ومجموعات مناهضة العنف ومجتمع الرعاية الصحية لتعزيز وجود مجتمعات أكثر أمانًا وتوفير المزيد من موارد الصحة العقلية والعمل على منع العنف باستخدام الأسلحة النارية من الانتشار في شوارعنا من خلال الدقة الشرطية الصارمة والمقاومة."

**قال آندي بالوتا رئيس المعلمين المتحددين بولاية نيويورك،** "يشعر المجتمع التربوي في نيويورك بألم عميق في أعقاب الحادثة التي وقعت في بافالو وأوفالدي. ولكن ما يعطينا الأمل هو رغبة قادة نيويورك في تحية السياسة جانباً وسن إجراءات منطقية للمساعدة في معالجة آفة العنف المسلح وإطلاق النار الجماعي الذي ابتليت به هذه الأمة. نشكر الحاكمة هوكول والسلطة التشريعية على الاستجابة لدعوات التغيير وسواصل العمل معهم لمساعدة مجتمعاتنا على التعافي."

**قال مايكل مولجرو رئيس الاتحاد الموحد للمعلمين،** "نحن ندعم التدابير التي تتفق مع الفطرة السليمة للحد من حيازة الأسلحة للحفاظ على سلامة أطفالنا ومدارسنا وشوارعنا ومجتمعاتنا. طلابنا يطالبوننا باتخاذ إجراءات."

**قال ديفيد بوسينو نائب رئيس مركز قانون جيفوردز،** "ستجعل مشاريع القوانين التي تم توقيعها اليوم سكان نيويورك أكثر أمانًا. فهذه القوانين تسد الثغرات الموجودة في القانون وتقدم ابتكارات جديدة للمساعدة في حل جرائم الأسلحة النارية وتعزيز السلامة ضد استخدام السلاح. لا توجد سياسة واحدة توقف إطلاق النار ولكن مشاريع القوانين هذه تمثل تقدمًا حاسمًا نحو حماية مجتمعاتنا من العنف المسلح. نشكر الحاكمة هوكول على قيادتها الشجاعة في أعقاب مأساة لا توصف. تعد جهودها وجهود قادتنا في ألباني شهادة على أن نيويورك رائدة في مجال منع العنف باستخدام الأسلحة النارية."

**قالت ربيكا فيشر المديرية التنفيذية لحملة سكان نيويورك ضد عنف السلاح،** "في مواجهة أزمة عنف السلاح المتصاعدة أعادت الحاكمة هوكول والهيئة التشريعية لولاية نيويورك مرة أخرى حماية سكان نيويورك من خلال تمرير لائحة قوية منقذة للحياة من مشاريع قوانين منع العنف باستخدام الأسلحة النارية. ستساعد هذه الإجراءات في إبعاد البنادق عن الأشخاص الذين يعانون من أزمات لمنع عمليات إطلاق النار الجماعية،

سيطلب الانتحار وغيره من أعمال العنف باستخدام الأسلحة النارية الحصول على ترخيص لشراء أو امتلاك بندقية نصف آلية في أي مكان في هذه الولاية وسيزود سلطات إنفاذ القانون بأداة تتبع جديدة لوقف تهريب الأسلحة ومحاسبة تجار الأسلحة المحتملين. بصفتنا سكان نيويورك وأمريكيين لا ينبغي أن نخشى عنف السلاح بشكل يومي في أحيائنا أو منازلنا أو في مترو الأنفاق أو السوبر ماركت أو المدارس أو دور العبادة أو في أي مكان آخر. بينما يواصل الكونغرس المماثلة في إجراء إصلاحات وطنية ذات مغزى للأسلحة النارية فإننا ممتنون لوجود أبطال بارزين في منع العنف باستخدام الأسلحة النارية يقودون حكومة ولايتنا. شكرًا للحاكمة هوكول على توقيع مشاريع القوانين هذه لتصبح قوانين والحفاظ على أمان أطفالنا وجميع سكان نيويورك."

**قال لويس هيرنانديز المؤسس المشارك والمدير التنفيذي لمبادرة يوث أوفر غانز،** "لأن مجتمعاتنا تواجه المآسي والأحزان يجب أن نجد حلولاً لمعالجة وباء العنف المسلح الذي يلوح في الأفق. اليوم هو يوم تاريخي لولاية نيويورك حيث نستمر في

قيادة الأمة بسياسات قوية وحس سليم. تفخر مبادرة بوث اوفر غانز بالوقوف جنبًا إلى جنب مع الحاكمة كاثيري هوكول حيث نعمل على ضمان رفاهية وسلامة الشباب في جميع أنحاء الولاية. هذه خطوة رائعة إلى الأمام وندعو ممثلينا الفيدراليين إلى التطلع إلى نيويورك للحصول على إرشادات. اليوم ودائمًا ندعو إلى إنهاء هذه المذابح لمجرد أننا نستحق أن نكون أكبر.

**قال كريس براون رئيس برادي،** "هذا يوم تاريخي لنيويورك وهو أحدث مثال للولاية التي تقود الأمة في سن قوانين تتلاءم مع الفطرة السليمة وجريئة لمنع العنف باستخدام الأسلحة النارية. تصدرت الحاكمة هوكول جهود منع العنف باستخدام الأسلحة النارية وكانه ردة فعلها هنا حاسمة في أعقاب إطلاق النار المأساوي في بوفالو لتقديم سياسات إنقاذ الحياة التي يتفق عليها سكان نيويورك باستمرار. قيادتها هي مثال للبلاد ونحن نحبي الهيئة التشريعية والحاكمة هوكول والعديد من المدافعين المحليين والشعبيين الذين دعموا هذه السياسات وضمنوا أن تصبح قوانين."

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](http://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418

[إلغاء الاشتراك](#)